

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري

رقم ٩٦/١٩

بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٥/١٩ بالترخيص

لبعض المكاتب الاستشارية القانونية باعتماد

وتوثيق العقود التجارية والمسؤولين عنها

إستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٥/١٩ باعتماد بعض المكاتب الاستشارية القانونية لتوثيق

العقود التجارية والمسؤولين عنها وتعديلاته .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٩٥/١٩ المشار إليه والمعدلة

بالقرارات الوزارية أرقام ٩٥/٦٣ ، ٩٥/١٤٨ ، ٩٥/٢٠٧ النص التالي :

يرخص للمكاتب الاستشارية القانونية التالية باتمام إجراءات توقيع ذوي الشأن على

عقود البيع والرهن والإيجار وغيرها من العقود التجارية وفقاً للإجراءات الموضحة

بهذا القرار :

١ - الصفا للاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / علي بن خميس العلوي .

٢ - المكتب القانوني الاستشاري - ويمثله الفاضل / حمزة بن عبدالله العصفور .

٣ - المركز العربي للاستشارات القانونية - ويمثله سعادة / عبدالله بن محمد بن

سعيد السعيد .

٤ - السلام للمحاماة والاستشارات القانونية - ويمثله سعادة / محمد بن علي بن

ناصر الكيومي .

٥ - تراوزر أند هملنز (فرع مسقط) - ويمثله الفاضل / نيكولاس آدموندز .

٦ - فوكس وجيبونز (فرع مسقط) - ويمثله الفاضل / الان نورمان روجرز .

٧ - أدهم ومشاركوه (فرع مسقط) - ويمثله الفاضل / أنور آدم أدهم .

٨ - الشعبي للاستشارات القانونية - ويمثله سعادة / حمود بن راشد بن سيف

الشعبي .

٩ - الفيحاء للاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / حاتم بن حمد بن عيسى

الطائي .

١٠ - مكتب صالح البوسعيدي للمحاماة والاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل /

صالح بن عبدالله بن صالح البوسعيدي .

١١ - مكتب سعيد الشحري للاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / سعيد بن سعد بن فرج الشحري .

١٢ - داؤد رجب للمحاماة والاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / داؤد بن رجب البلوشي .

١٣ - الاعتزاز للاستشارات القانونية والمحاماة - ويمثله الفاضل / جمعة بن سيف ابن سعيد الهاشمي .

١٤ - القاموس للمحاماة والاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / سالم بن حمد ابن خويدم المشيفري .

١٥ - الخابوري للاستشارات القانونية - ويمثله الفاضل / مقبول بن محمد جواد الخابوري .

مادة (٢) : تبنى القرارات الوزارية أرقام ٩٥/٦٣ ، ٩٥/١٤٨ ، ٩٥/٢٠٧ المشار إليها .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٣٠ من شعبان ١٤١٦ هـ

الموافق : ٢١ من يناير ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٦٩)
الصادرة في ١٧/٢/١٩٩٦ م

قرار وزاري

رقم ٩٦/٢٩

إستناداً إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في الرياض بتاريخ ١٥ محرم ١٤٠٢ هـ الموافق ١١ نوفمبر ١٩٨١ م .

وإلى القرار الوزاري رقم ٨٧/١٨ في شأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة المعدل بالقرار الوزاري رقم ٩٣/٧٥ .

وإلى قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط خلال الفترة من ٤ - ٦ ديسمبر ١٩٩٥ م باستمرار العمل بالقواعد الحالية لممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة - حسب الصيغة المرفقة - لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول مارس ١٩٩٥ م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يستمر العمل بالقرار الوزاري رقم ٨٧/١٨ المشار إليه فيما يتعلق بقواعد ممارسة